

مقدمة وتعريف عن بعض المدارس النحوية المختلفة

إعداد

محمد محمود محمد حسن

إشراف

الأستاذ الدكتور

فتح الله صالح علي المصري

أستاذ النحو والصرف المتفرغ

بكلية الآداب

جامعة دمياط

المدرسة البصرية

اختلف الناس في أول من رسم النحو، فقال قائلون: أبو الأسود الدؤلي، وقيل: هو نصر بن عاصم، وقيل: بل هو عبدالرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلي⁽ⁱ⁾.

وإنما فعل ذلك حين اضطرب لسان العرب، وغلبت السليقة، وكان سراة الناس يلحنون، فوضع أول نقط يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن المجيد بأمر من زياد بن أبيه، وقيل من ابنه عبيد الله بن زياد.⁽ⁱⁱ⁾

فالبصرة - كما رأينا - تضع على يد أبي الأسود الدؤلي نقط الإعراب، ومضى الناس يأخذونه عن تلاميذه، وكان ذلك باعثاً لهم ولمعاصريهم على التساؤل عن أسباب هذا الإعراب، وتفسير ظواهره، مما هيا لبعض أنظار نحوية بسيطة، وكان طبيعياً - بعد أن رسموا نَقْطَ الإعجام - أن يضعوا له هذا الاسم، وأن يضعوا لنقط أبي الأسود اسم نقط الإعراب، تميزاً لهما ببعضهما عن بعض، كما كان طبيعياً أيضاً أن يطلقوا على علامات النقط الخاصة بالإعراب أسماء تفرق بينها، فسموه: نقط الفتحة، ونقط الضمة، ونقط الكسرة، ولا بد أنهم لاحظوا اختلافاً في إعراب الأسماء حسب مواضعها من الكلام، ولاحظوا اختلافاً في كلمات اللغة، وأن منها ما يقبل الحركات الثلاثة: الضمة والكسرة والفتحة، وهو الأسماء المعربة، وأن منها ما يلزم حركة واحدة، وقد يلزم السكون، وهو المبني.

وأول نحويٍّ بصريٍّ حقيقي نجده عند طلائع ذلك، هو ابن أبي اسحاق الحضرمي المتوفى ١١٧هـ، وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود، ولكنه من القراء، ويلاحظ أن جميع نحاه البصرة الذي خلفوه يسلكون في القراء، فعيسى بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء. والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، كل هؤلاء من القراء.

ومعروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من اطراد قواعده، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يُكفل لها التعليل، وأن تصبح كل قاعده أصلاً مضبوطاً تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً. وكل ذلك نهض به ابن أبي اسحاق وتلاميذه البصريون. وتشددوا في الاطراد في القواعد تشدداً جعلهم يطرحون الشاذ، ولا يعولون عليه في قليل أو كثير، وكلما اصطدموا به خطؤه أو أولوه.

وأما الاستقراء فقد اشترطوا صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم، ومن أجل ذلك رحلوا إلى القبائل المتبدية المحنطة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة، وهي قبائل تميم وقيس وأسد وطيء وهذيل وبعض عشائر كنانة⁽ⁱⁱⁱ⁾، يضاف إلى ذلك نفر من الأعراب الكاتنين، قدموا البصرة، واحترفوا تعليم شبابها الفصحى السليمة وأشعارها، وأخبار أهلها، فهؤلاء وثَّقَهُم علماء البصرة، وأخذوا عنهم كثيراً من المادة اللغوية والنحوية سجلوها في مصنفاتهم.^(iv)

وكان القرآن الكريم مدداً لا ينضب لقواعدهم، وتوقف نفر منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات، وجدوها لا تطرد مع قواعدهم، بينما تطرد مع قراءات أخرى آثروها.

وكانوا لا يحتجون بالحديث الشريف، ولا يتخذونه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم، لأنه روي بالمعنى، إذ لم يكتب، ولم يدون إلا في المئة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم، فكان طبيعياً أن لا يحتجوا بلفظه، وما يجري فيه من إعراب.^(v)

وأما من حيث القياس والتعليل فقد توسعوا فيهما، إذ طلبوا لكل قاعدة علة، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم، فقد التمسوا عللاً وراءها، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد، بحيث يصبح ما يخرج عليها شاذاً، وبحيث تفتح الأبواب مصاريعها ليقاس على القاعدة ما لم يسمع عن العرب، ويحمل عليها حملاً، فهي المعيار المحكم السديد.^(vi)

وعلى هذه الشاكلة شادت البصرة صرح النحو، ورفعت أركانها.

المدرسة الكوفية

في الوقت الذي وضعت فيه البصرة نقط الإعراب في الذكر الحكيم، ووضع نقط الإعجام، والأنظار النحوية التي تبلورت عند ابن أبي إسحاق والتي أقام عليها قانوني القياس والتعليل، كانت الكوفة مشغولة بالفقه، ووضع أصوله ومقاييسه وفتواه، وبالقرارات وروايتها رواية دقيقة، مما جعلها تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة، وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءتهم في العالم العربي، وهم عاصم وحمزة والكسائي، وعنيت بجانب ذلك برواية الشعر القديم. (vii)

وعادة تذكر كتب التراجم أولية للنحو الكوفي مجسدة في أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء، فالرؤاسي أخذ النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وعاد إلى الكوفة، فتتلمذ عليه الكسائي، وألف لتلاميذه كتاباً في النحو سماه "الفصل". (viii)

ومعاذ الهراء، وإن اختلف مع سالفه إلى نحاة البصرة فتتلقن عنهم النحو والصرف، ثم رجع إلى الكوفة، وقعد للإملاء، وأخذ عنه فيمن أخذوا الفراء، وكان يعرض لبعض مسائل التصريف، لكن علمه بالصرف كان محدوداً. (ix)

إنما يبدأ النحو الكوفي بدءاً حقيقياً بالكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان رسما صورة لهذا النحو، ووضعاً أسسه وأصوله، وأعدّاه بظننتهما لتكون له خواصه التي يستقل بها ويتميز، مرتبين لمقدماته ومدققين في قواعده، ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه وتثيد صرحه.

وليس من شك في أن النحو الكوفي يشكل مذهباً مستقلاً ومدرسة قائمة بذاتها، والأخفش الأوسط الذي روى عنه الكسائي - إمام الكوفة الأول - هو الذي فتح له وللفراء أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها، ومن ثمّ نفذاً إلى مذهبها النحو الجديد، مما جعل الأخفش الأوسط هو الموجه الحقيقي للكوفيين في إحداث مدرستهم،

سواء من حيث أخذها بالقراءات الشاذة، أو من حيث التوسع في الرواية والاعتماد على الشواذ في مخالفة سيبويه والخليل بن أحمد الفراهيدي.

ولقد ثبت - بما لا يدع مجالاً للشك - أن الفراء كان له مذهب في النحو، وليس هذا المذهب إلا مذهب المدرسة الكوفية، والظاهر: أن الكسائي هو الذي بدأ تخطئة القراء، إذ كثيراً ما كان الفراء يتوقف في كتابه، معاني القرآن مراراً، ليقول: إن الكسائي كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذلك، والفراء بهذا يخطئ أستاذه، ويصحح القراءة^(x)، فالفراء وأستاذه الكسائي هما اللذان فتحا للبصريين اللاحقين تخطئة بعض القراءات أمثال المازني والمبرد والزجاج، بينما أغلق الكوفيون الذين خلفوهما هذا الباب.

فالمدرسة الكوفية في النحو لم يتم تشكلها إلا بالفراء، وبآرائه ومقاييسه، وما اعتمده من تفسير لبعض الظواهر اللغوية، وما وضعه من مصطلحات نحوية خالف بها مصطلحات البصريين، مما يجعله بحق الإمام الحقيقي لهذه المدرسة، وإذا كان أستاذه الكسائي قد سبقه فيها، لكن لم يكن له دقة عقله وغور ذهنه بحيث درس قواعد المدرسة، ويرفع أركانها، وإذا أخذنا نحقق هذه القواعد والأركان وجدنا ثلاثة طوابع كبيرة تشيع فيها، هي طابع الاتساع في الرواية، بحيث تفتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة، وطابع الاتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقييد بندرته وشذوذه، ثم طابع المخالفة في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من العوامل^(xi).

فالفصلة بين المدرسة الكوفية والمدرسة البصرية في النحو ظلت قائمة على مدار الزمن، وإن من الطبيعي أن نجد - دائماً - عند نحاة الكوفة تأثرات مختلفة بالمذهب البصري، ولكنهم مع ذلك استطاعوا أن يتبينوا شخصياتهم إزاءه، وأن ينفدوا إلى مذهب مستقل بهم له طوابعه وخصائصه، ولعل أهم ما يميز المذهب الكوفي عن المذهب البصري اتساعه في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، ولقد كان أئمة الكوفة يرحلون إلى القبائل الفصيحة وبكثرة^(xii) كما حدث من الكسائي فإنه

خرج إلى نجد وتهامة والحجاز، ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ^(xiii)، ولم يكتف هؤلاء الأئمة بالأخذ عن الفصحاء سكان البوادي، بل أخذوا كذلك عن سكن من العرب في حواضر العراق، وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم، ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطنها الأصلية، وذلك لمخالطتهم غير العرب، وكان ذلك بدءاً لخلاف واسع بين المدرستين، فالبصرة تتشدد في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر، والكوفة تتساهل، فتأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق، مما جعل بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله: نحن نأخذ اللغة عن حرشة^(xiv) الضباب، وأكلة اليرابيع، أي البدو الخالص، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوايريز^(xv)، وباعة الكواميخ^(xvi)، أي عرب المدن.

وكما توسعوا في الرواية، توسعوا كذلك في القياس وضبط القواعد النحوية، ذلك أن البصريين في الشواهد المستمدة منها القياس أن تكون جارية على السنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى، وبحيث يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة، وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطاً دقيقاً حتى أصبحت علماً واضح المعالم بين الحدود والفصول، وجعلهم ذلك يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم لسبب طبيعي، وهو ما ينبغي للقواعد في العلوم من اطرادها، ويسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المترتبة فيها، ولم يقفوا عند حد الرفض أحياناً، إذ وصفوا بعض ما شذ على قواعدهم مما جرى على السنة بعض العرب بأنه غلط ولحن، وهم لا يقصرون اتهامهم بذلك حسب المدلول الظاهر للكلمتين، إنما يقصدون أنه شاذ على القياس الموضوع، وخارج عليه، فلا يلتفت إليه.

وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفاً يدل على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد من سلامة واطراد، إذ اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على السنة الفصحاء، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم، ومما نعتوه بالخطأ والغلط، ولم يكتفوا بذلك، فقد حاولوا أن يقيسوا

عليها، وقاسوا كثيراً، وأحس بذلك بعض القدماء في وضوح، فقال: "لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"^(xvii).

ومن أهم مصطلحاتهم التي تداولوها على ألسنتهم وسُجّلت في تصانيفهم، وتصانيف من خلفهم من النحاة، اصطلاح: "الخلاف": وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبراً في مثل "محمد أمامك"^(xviii)، بينما كان البصريون يجعلون الظرف متعلقاً بمحذوف خبراً للمبتدأ السابق له.

ومن ذلك اصطلاح: الصرف جعله الفراء علة لنصب المفعول معه، مثل: "جاء محمد وطلوع الشمس"، بينما ذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو.^(xix)

ومن ذلك اصطلاح: التقريب، وقد اختصوا به اسم الإشارة "هذا" في مثل: "هذا زيد قائماً" وجعلوه من أخوات كان، أي: أنه يليه اسم مرفوع وخبر منصوب، بينما يعرب البصريون قائماً حالاً ويجعلون ما قبلها مبتدأ وخبراً.

ومن ذلك اصطلاح الفعل الدائم، ويقصدون به اسم الفاعل، وهو يقابل عندهم الفعل الماضي، والفعل المستقبل الشامل لفعلي المضارع والأمر في اصطلاح البصريين.

ومن ذلك اصطلاح المكني والكنائية، ويقصدون به الضمير^(xx)، والاسم المجهول ويقصدون به ضمير الشأن، والعماد ويقصدون به ضمير الفصل.^(xxi)

ومن ذلك اصطلاح: أشباه المفاعيل كانوا يطلقونه على كل مفعول دون المفعول به، وسموا "الظرف" الصفة والمحل^(xxii)، والبدال: "الترجمة"^(xxiii)، والتمييز: "التفسير"^(xxiv)، ولا النافية للجنس: لا "التبرئة"، ومن ذلك اصطلاح النعت^(xxv) مقابل الصفة، وعطف النسق^(xxvi) مقابل: العطف بالحروف، وحروف الجحد^(xxvii) مقابل حروف النفي، وحروف الصلة والحشو^(xxviii) في مثل: "ما إن أحد رأيته" باسم حروف الصلة والحشو، ولام القسم مقابل: لام الابتداء^(xxix)، ولم يسُد منها في النحو العربي إلا النعت وعطف النسق، وعلى

هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفوذ إلى آراء جديدة في العوامل والمعمولات، كما كانوا يحاولون النفوذ إلى بعض المصطلحات التي يخالفون بها ما اصطلح عليه البصريون، حتى يفترق نحوهم - على الأقل - بعض الافتراق من نحو البصرة، وبذلك كله استطاع الكوفيون أن يكونوا لهم مدرسة نحوية مستقلة بينة المعالم واضحة القسامات والملامح.

التعريف بابن مالك

هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك النحوي الطائي الجياني المالكي المذهب حين كان في المغرب الشافعي حين انتقل إلى دمشق.

ولد سنة ٦٠٠هـ أو ٦٠١هـ، وقرأ ببلدة جيان قبل رحلته إلى بلاد المشرق، وسمع القراءة والحديث بدمشق، وأخذ اللغة العربية عن غير واحد، منهم شيخه ثابت بن خيار وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان اللسان العربي حتى بلغ فيه الغاية والقراءات والعروض وغيرها، كذلك تظهر مكانته فيما قال فيه العلماء، جاء في شذرات الذهب، قال الذهبي: صرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق وأزري على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعلماً وصنّف فيها قصيدة دالية في مقدار "الشاطبية" وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها. وأما النحو والتصريف فكان فيه بجرأ لا يُجَارى، وجرأ لا يُبَارَى. وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكان الأئمة الأعلام يتحIRON منه ويتعجبون منه من أين يأتي بها. وكان نظم الشعر سهلاً عليه. هذا ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحسن السمّت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتؤدة".

ويقول صاحب نفع الطيب: (وأما النحو والتصريف فكان فيهما ابن مالك بجرأ لا يُشَقُّ لُجَّة، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يُسْتَشْهَدُ بها على النحو فكان أمراً عجبياً،

وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية، لأنه أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلي الحديث، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلي أشعار العرب، هذا ما هو عليه من الدين والعبادة، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت وكمال العقل.

شيوخه:

سمع بدمشق من مكرم، وأبي صادق الحسن بن صباح، وأبي الحسن السخاوي وغيرهم، وأخذ العربية عن غير واحد، فممن أخذ عنهم بجيان أبو المظفر، وقيل: أبو الحسن ثابت بن خيار، عرف بابن الطيلسان، وأبي رزين بن ثابت بن محمد ابن يوسف بن خيار الكلاعي من أهل لبلة، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار، وقرأ كتاب سيبويه علي أبي عبد الله بن مالك المرشاني، وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرو وغيره بحلب.

تلاميذه:

من أشهر تلاميذ ابن مالك:

- (١) ابنه محمد بدر الدين الذي شرح الألفية، ويعرف بابن الناظم.
- (٢) بدر الدين بن جماعة قاضي القضاة في مصر.
- (٣) أبو الحسن اليونيني المحدث المعروف.
- (٤) ابن النحاس النحوي الكبير.
- (٥) أبو الثناء محمود الحلبي.
- (٦) زين الدين أبو بكر المزني.
- (٧) أبو عبد الله الصيرفي.

- ٨) شهاب الدين محمود.
- ٩) شهاب الدين بن غانم.
- ١٠) ناصر الدين بن شافع.

آثاره:

كان لابن مالك موهبة عظيمة، ومقدرة فذة علي التأليف، وكتب في النحو واللغة والعروض، ومن أشهر مؤلفاته:

- ١) الألفية في النحو، وهي المشهورة بالخلاصة، وهي منظومة شعرية من بحر الرجز، تقع في نحو ألف بيت، وتتناول قواعد النحو والصرف ومسائلهما من خلال النظم، وهو مطبوع.
- ٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: وهو كتاب جامع لمسائل النحو، بحيث لا يفوت ذكر مسألة من مسائله، وهو مطبوع.
- ٣) شرح التسهيل، وهو مطبوع.
- ٤) الكافية الشافية في النحو والصرف: وهو كتاب منظوم يضم نحو ثلاثة آلاف بيت، لخص منه ألفيته، وهو مطبوع.
- ٥) شرح الكافية الشافية في النحو والصرف، وهو مطبوع.
- ٦) لامية الأفعال، وهو مطبوع.
- ٧) سبك المنظوم وفك المختوم.
- ٨) عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وهو مطبوع.
- ٩) إكمال الإعلام بمثلث الكلام.

- ١٠ تحفة المودود في المقصور والممدود، وهو مطبوع.
- ١١ الاعتضاد في نظائر الظاء والضاد.
- ١٢ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وهو مطبوع.
- ١٣ الضرب في معرفة لسان العرب.

لقد بلغت مصنفات ابن مالك نحو ثلاثين مصنفاً بين منظوم ومنثور، صبر على المطالعة الكثيرة وكان حريصاً على العلم حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد، لقنه ابنه إياها.

رحم الله -تعالى- ابن مالك لقد أحيا من العلوم رسوماً دارسة، وبين معالم طامسة، وجمع من ذلك ما تفرق، وحقق ما لم يكن تبين منه ولا تحقق.

وفاته:

توفي - رحمه الله - بدمشق سنة ٦٧٢هـ، ودفن بسفح قاسيون.

أصول النحو

عرفت المعجمات العربية الأصل بأنه: أسفل كل شيء، ويجمع على أصول، وأصل الشيء أسفله وأساس الحائط أصله^(xxx).

والأصول في اصطلاح النحاة هي: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله^(xxxi) أو هو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل^(xxxii).

وقد كتب عدد من النحاة في أصول النحو، فهذا ابن السراج قد ضمن في كتابه الأصول إشارات إلى العلة وغيرها، وأيضاً محاولات الزجاجي في كتابه: "الإيضاح في علل

النحو"، ثم يأتي ابن جنى وكتابه "الخصائص"، ويدرس فيه مباحث الأصول من سماع وقياس وقلة وإجماع وغيرها.

ثم يأتي الأنباري وكتب رسالتين: ١- الإعراب في جدل الإعراب. ٢- ولمع الأدلة في أصول النحو. (xxxiii)

وجاء السيوطي بكتابه النافع الذي جمع فيه شتات هذا العلم "الاقتراح في أصول النحو". (xxxiv)

فأصول النحو ثلاثة: السماع والقياس والعلة.

والسماع يشمل ثلاثة مصادر أساسية:

(١) ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فمثل كلام الله - سبحانه -، وهو

القرآن الكريم.

(٢) وكلام نبيه - ﷺ -.

(٣) وكلام العرب قبل بعثة النبي - ﷺ - وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت

الأسنة بكثرة المؤلدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه الثلاثة لا بد

في كل منها من الثبوت. (xxxv)

وسأدرس أصول النحو السماعية عند ابن مالك من خلال إلقاء الضوء على شواهد من القرآن المجيد وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً، لأوضح مدى اهتمام ابن مالك بالسماع الأصل الأول من أصول النحو العربي في تلك المسائل التي قعد فيها تععيد الكوفيين وأيديهم فيها، فالقرآن المجيد يعد النص الصحيح الذي يقع الإجماع على الاحتجاج به، وهو النص الموثوق في الاستشهاد به، فالقرآن المجيد هو الأصل الأول والباقي للغة، ومعلوم أن القرآن المجيد هو الذي أحيط بالعناية والنقل الصحيح

وتحقق فيه شرط التواتر تحققاً لا ريب فيه، ولا نزاع حوله، وأن النحويين لا يختلفون في ذلك - وإن ناقشوا بعض قراءاته - .

وقد استشهد ابن مالك بالآيات القرآنية الكريمة في مواضع كثيرة من هذه المباحث التي قعد فيها تعقيد الكوفيين وجرى مجراهم، حتى لا تكاد تجد مبحثاً خالياً من الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم.

وسأذكر أمثلة منها - على سبيل المثال - مشيراً إلى المبحث الذي وردت فيه:

(١) قال في المسألة السابعة والستين: "العطف بلا فاصل على الضمير المرفوع المتصل": "إن كان المعطوف عليه ضميراً متصلاً مرفوعاً" فالجيد الكثير أن يؤكد قبل العاطف بضمير منفصل، كقوله - تعالى - "لقد كنتم أنتم وآبائكم في ضلال مبين^(xxxvi)" أو يفصل بينه وبين العاطف بمفعول أو غيره، كقوله - تعالى - "جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم.."^(xxxvii)

(٢) وقال في المسألة السادسة عشرة: "إعمال (ما) متوسطاً خبرها": ومن العرب من ينصب خبر (ما) متوسطاً بينها وبين اسمها، أشار إلى ذلك سيبويه، وتسوّى بينه وبين قول من قال: "ملحفة جديدة" بالتاء، وبين من قال:

(٣) (ولات حين مناص بالنصب.)^(xxxviii)

(٤) وقال في المسألة الواحدة والثلاثين: (إذا الفجائية): ولما أنهيت الكلام على "إذا" الدالة على زمن مستقبل أخذت في الكلام على إذا المفاجأة، وقد اجتمعا في قوله - تعالى - ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون....."^(xxxix)

الخامس: أنها لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو:
"وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون.." (xi)

٥) وقال في المسألة الرابعة والخمسين: "زيادة من" في الكلام الموجب: "وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة، وبقوله أقول، لثبوت ذلك نظماً ونثراً، فمن النثر: قوله - تعالى - "ولقد جاءك من نبأ المرسلين"، (xii) وقوله - تعالى - "يطلون فيها من أساور من ذهب" (xiii)، وقوله - تعالى - "ويكفر عنكم من سيئاتكم" (xliii)، وقوله - تعالى - "وآمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم" (xliv)، وقوله - تعالى - "تجري من تحتها الأنهار" (xlv).

وقال في المسألة الثالثة والأربعين: "تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف: وإذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف لم يجز عند أكثر النحويين، نحو: مررت بهند قائمة، فيخطئون من يقول: مررت قائمة بهند، وهذه شبه وتخييلات لا تستميل إلا نفس من لا تثبت له، بل الصحيح جواز التقديم في نحو مررت بهند جالسة، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع، أما ثبوته سماعاً ففي قوله - تعالى - "وما أرسلناك إلا كافة للناس...." (xvi).. والثالث أن "كافة" حال من الناس، والأصل: للناس كافة، أي: جميعاً".

وأما شواهد من القراءات القرآنية فكثيرة، ومن أمثلتها:

(١) قال في المسألة السادسة والعشرين: "نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به: وأجاز هو - يعني الأخفش - نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول، إذ لا مانع من ذلك، مع أنه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبي جعفر: "ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون"، (xlvii) فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل، وترك قوماً منصوباً، وهو مفعول.

٢) وقال في المسألة الثانية والستين: "بناء ظرف الزمان إذا أضيف إلى معرب":
فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرية بمضارع معرب، جاز الإعراب
باتفاق، والبناء عند الكوفيين بصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً، فمن
الدلائل النقلية قراءة نافع "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (xlviiii)...."
بنصب يوم.... ولفتحه "يوم لا ينفع الظالمين (xlix)...." وفتحة يوم لا
تملك نفس (l)...." في قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو.... (li)

٣) وقال في المسألة السابعة والسبعين: "العطف على الضمير المخفوض بإعادة
الخافض: وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار.... وإعادته
مختارة لا واجبة، وفقاً ليونس والأخفش والكوفيين..... ومن مؤيدات الجواز
قراءة حمزة الزيات "تساءلون به والأرحام....". (lii)

أما عن استشهاده بالحديث الشريف فكان فيه آية، حيث سبق من تقدمه فأكثر من
الاستشهاد بالحديث، فكانت سنة حميدة سنها ابن مالك وعلامة مضيئة له تضاف إلى
علاماته الحسان التي أضاعت في سماء اللغة العربية.

ومن أمثلة استشهاده بالحديث الشريف:

قال في المسألة الخامسة والثلاثين: (حاشا) الاستثنائية بين الحرفية والفعلية: وأجاز
القراء نصب المستثنى بـ (حاشا) وخفضه، وقال إذا استثنيت بـ (ما عدا)، و(ما خلا)
ضميراً لمتكلم، قلت: ما عداني، وما خلاني، ومن نصب بـ (حاشا)، قال: حاشاني، ومن
خفض، قال: حاشاي.... على أنه قد قيل: ما (حاشا) في حديث ابن عمر في مسند أبي
أمية الطرسوسي، عن ابن عمر قال: قال رسول الله - ﷺ -: أسامة أحب الناس إلي ما
حاشا فاطمة". (liii)

وقول النبي - ﷺ - لعليّ وفاطمة - رضي الله عنهما - إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين

وقال في المسألة الثالثة والخمسين: "استعمال "مِنْ" لابتداء الغاية مطلقاً: وأمّا الأحاديث، فمنها قول الرسول - ﷺ -: "مثلكم ومثل اليهود والنصارى، كرجل استعمل عمالاً، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط، فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط، ثم قال: ومن يعمل لي من نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت النصارى من نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط، ثم قال: ومن يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا وأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجر مرتين....." (liv)

وقول عائشة - رضي الله عنها -: "فجلس رسول الله - ﷺ - من يوم قيل فيّ ما قيل...". (lv)

وقوله - ﷺ - لفاطمة - رضي الله عنها -: "هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام". (lvi)

وقال في المسألة الواحدة والأربعين: "جواز عمل الصفة المشبهة في السببي:.... ومن أمثال مررت برجل حسن وجهه ما في الحديث من وصف الدجال: أعور عينه اليمنى" (lvii).... وفي وصف النبي - ﷺ - شثن أصابعه:.... (lviii)

وحديث عليّ - ﷺ - يصف النبي - ﷺ -: "كان ضخّم الهامة، كثير شعر الرأس، شثن الكفين والقدمين، طويل أصابعه، ضخّم الكراديس.....". (lix)

وقال في المسألة الخامسة والسبعين: "تأتي أو بمعنى الواو":.....

ومن أحسن شواهد هذا المعنى قول النبي - ﷺ -: "اسكن حراء فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد.....". (ix)

وقول ابن عباس - ﷺ - تعالى - عنهما: كل ما شئت واشرب ما شئت، ما أخطأك
اثنتان: سرف أو مخيلة. (lxix)

وقال في المسألة الثامنة والسبعين: "إبدال الظاهر من ضمير الحاضر":
والدليل على ثبوته قول أبي موسى الأشعري - ﷺ - أتينا النبي - ﷺ - نفر من
الاشعريين". (lxii)

وقال في المسألة السابعة والأربعين: حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم
الإشارة.....: ومن شواهد الحذف مع اسم الجنس المبني للنداء، قوله - ﷺ - مترجماً عن
موسى (lxiii) -: ثوبي حجر، ثوبي حجر.

وأما استشهاده بالمأثور وأقوال العرب وأمثالهم، فقليل بالمقارنة بالقرآن المجيد
والحديث الشريف والشعر، لكنه استشهد حسب الحاجة وما يتواءم مع المباحث، فمن
المأثور: قول أمنا عائشة - رضي الله عنها - في مبحث مجيء الشرط مضارعاً والجزاء
ماضياً: "إن أبا بكر رجل أسيف، متى يقوم مقامك رق". (lxiv)

وقول الصحابي في المسألة الثانية والثمانين: جزم جواب النهي، وإن لم يستقم المعنى
مع دخول إن: "يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم". (lxv)

وقول أمير المؤمنين عليّ - ﷺ - لعمار بن ياسر - ﷺ - لما قتل في المسألة
التاسعة والثلاثين: الفصل بين فعل التعجب ومعموله "أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك
صريعاً مجدلاً" (lxvi)، ومن الأمثال:

- "افتد مخنوق". (lxvii)

- "أطرق كرا". (lxviii)

- "أصبح ليل". (lxix)

ومما استشهد به من أقوال العرب في المسألة الرابعة والثلاثين: بناء "سوى" أو إعرابها، قال الفراء:

- قالت العرب: "أتاني سواك". (lxx)
- ما أقبح بالرجل أن يأكل حتى لا يبقى فيه موضع طعام (lxxi) في المسألة التاسعة والثلاثين: الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف وعديله.
- قد كان من مطر (lxxii) في المسألة الرابعة والخمسين زيادة (من) في الكلام الموجب.
- إنّاً قائماً (lxxiii) في المسألة السابعة عشرة: عمل "إن" عمل ليس.

الاستشهاد بالشعر

استشهد ابن مالك بالشعر يدل أنه كان أمة في اللغة والشعر، فقد كثر استشاده بالشعر، حتى كان يأتي للقاعدة الواحدة بشواهد متنوعة، وبراهين متعددة، مما يدل أنه كان صاحب عقل وثاب، وفكر نقاب، وقد تنوعت استشهاداته ما بين جاهلي ومخضرم وإسلامي، وأموي وعباسي، ومن استشهاداته بالجاهلين:

قال في المسألة الرابعة والأربعين: "وقوع الماضي المثبت حالاً دون "قد": وزعم قوم: أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً، وليس قبله "قد" ظاهرة، إلا وهي قبله مقدره، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة وقول الآخر:

وَطَعْنُ كَفَمِ الزَّقِّ غَدَاً وَالزَّقُّ مَلَانٌ (lxxiv)

وقال في المسألة الواحدة والثمانين: "الجزم بـ (إذا) الاستقبالية: قد يجزم بإذا الاستقبالية حملاً على (متى)، وتهمل (متى) حملاً على (إذا)..... قال قيس بن الخطيم:

إِذَا قَصْرْتِ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصَالُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتُضَارِبُ (lxxv)

وقال في المسألة الثانية والثلاثين: "دخول (إذا) الاستقبالية المتضمنة معنى الشرط على الجملة الاسمية:.... فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة، لا يلزم بعد (إذا)، ولذا جاز أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظن به خيراً..

وقال الشاعر:

فَأَهْمِلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ (lxxvi)

ومن استشهاده بالمخضرمين:

قال في المسألة الرابعة والثلاثين: "بناء سوى أو إعرابها": وقولي: وتساويها مطلقاً "سوى": أردت بذلك: أن "سوى" يستثنى بها كما يستثنى بغير... وتساويها أيضاً في الوصف بها، كقول الشاعر حسان - رضي الله عنه -:

أَصَابَهُمْ بَلَاءٌ كَانَ فِيهِمْ سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ (lxxvii)

مستشهداً بالشعراء الإسلاميين.

وقال في المسألة الخامسة والسبعين: "تأتي أو" بمعنى الواو: ومن معاقبة أو الواو في عطف المصاحب قول الشاعر عمرو بن معد يكرب وقيل لحميد بن ثور - رضي الله عنهما:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرُهُ أَوْ

سَافِعِ (lxxviii)

وقال - مستشهداً بشعراء بني أمية - في المسألة الخامسة والسبعين: "تأتي أو بمعنى "الواو"..... ومثله:

حَتَّى خَضِبْتُ بِمَا تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرْجِي أَوْ عَنَانَ لِحَامِي (lxxix)

وقال - مستشهداً بشعراء بني العباس - في المسألة الثامنة والسبعين "إبدال الظاهر من ضمير الحاضر": وإبدال الظاهر الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر كثير لنتزله منزلة التوكيد:.... ومثله قول الشاعر ذي الرمة:

وَشَوْهَاءُ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِحِ الْوَعَى بِمُسْتَأْنِمٍ مِثْلِ الْفَنِيْقِ
الْمُرْجَلِ (lxxx)

أصول النحو القياسية

القياس لغة: التقدير، يقال: قاسه بغيره، وقاسه عليه، يقيسه قياساً وقياساً، واقتاسه: رد الشيء إلى نظيره (lxxxi).

واصطلاحاً: حمل غير المنقول على المنقول لعلة جامعة، (lxxii) أو هو: حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أو التصريف. (lxxiii).

مما سبق يتضح أن القياس في النحو يعني قياس الأمثلة على القاعدة، أي: أن المنقول يعد قاعدة، ثم يقاس على تلك القاعدة، فالمقيس عليه له حكم ثابت، أما المقيس فيحتاج إلى حكم.

ولقد اهتم النحاة بالقياس، وأولوه عناية خاصة، وعدوه منهجاً للبحث، وعابوا من أنكروه، وعدوه لا يعرف النحو.

ومن الصعب تحديد فترة زمنية معينة لظهور القياس، ذلك لأن العلوم الإنسانية تخضع لمراحل تبدأ فيها غير مكتملة، ثم تأخذ في التطور تدريجياً حتى تقارب تكتمل.

وانقسم النحاة في ذلك قسمين:

قسم حاول أن يقصر اللغة على السماع، ويلتزم به، وهذا القسم لم يكتب له النجاح، لأنه ليس بمعقول أن يكون كل ما نتحدث به وارداً عن العرب بمفرداته وتراكيبه، فهؤلاء الذين يقصرون اللغة على المسموع يريدون أن تجمد اللغة، وتتخلف عن مسايرة الزمن حضارة وثقافة.

وقسم أخذ بالقياس، وكان مبدؤه، "ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب"^(xxxiv)، وهؤلاء لهم دور فعال في دفع اللغة لمسايرة الحضارة، قادرة على استيعاب ألفاظها، ناقلة لنا التراث تاريخاً وثقافة وعلومًا.

والقياس أفضل وسيلة تمكن الإنسان من أن ينطق بآلاف الكلمات، ويركب جملاً كثيرة دون أن تكون قد مرت عليه، ولا يحتاج - مع القياس في الوثوق من صحة عربيتها - إلى مطالعة كتب اللغة ومنتور العرب ومنظومها، متى كانت أصول القياس صحيحة، إذ لولا هذه المقاييس لكانت اللغة أضيق على الناطق بها^(xxxv).

والبصريون أهل قياس، اتساع القياس على أيديهم، حيث كانوا يقيسون على الكثير المطرد من العرب، والكوفيون أهل سماع، فهم يحترمون المسموع عن العرب، فكل مسموع عندهم مقبول، ويمكن القياس عليه.

وقد قسم النحاة القياس إلى عدة أقسام:

- (١) مطرد في القياس والاستعمال، مثل: "قام زيد".
- (٢) مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، مثل: "استحوذ واستنوق".
- (٣) مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو: الماضي من "يدع ويذر".
- (٤) شاذ في القياس والاستعمال، نحو: "مصون"^(lxxxvi).

فالقياس والسماع أمران متداخلان، ولا يمكن الفصل بينهما بحال، وابن مالك - رحمه الله - تعالى - اعتمد على القياس، كما اعتمد على السماع، لكن اعتماده على السماع كان أكثر.

ومن استخدام ابن مالك للقياس، ما جاء في مبحث "التوكيد بمثنى أجمع وجمعاء بعد كلا وكلتا": وأجاز الكوفيون وبعض أصحابنا تثنية أجمع وجمعاء، قال ابن خروف: وقياس تثنية أفعل وفعلاء في هذا الباب - يعني التوكيد - قياس أحمر وحمراء ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى" (lxxxvii).

ومنه ما ذكره في المسألة السادسة والأربعين: "تقديم التمييز على عامله المتصرف: أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عاملة، إذا لم يكن فعلاً متصرفاً، فإن كان إياه، نحو: (طاب زيد نفساً) ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبيويه، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول، قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف". (lxxxviii).

ومنه ذكره في المسألة التاسعة والأربعين "دخول حرف النداء على "أل": وأجاز ابن سعدان: يا الأسد شدة، ويا الخليفة جوداً، ونحوه، مما فيه تشبيه، وهو أيضاً قياس صحيح، لأن تقديره: يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، فحسن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام". (lxxxix).

العلة

العلة: لغة الحدث: يشغل صاحبه عن حاجته، وتطلق أيضاً على السبب، كما نقول: النار علة الاشتعال، أي: سببه، ونطلق كذلك على المرض: وصاحبه معتل.

واصطلاحاً: تفسير الظاهرة اللغوية، والغور إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه. (xc)

والعلة النحوية تأتي بعد ثلاث مراحل:

(١) حديث العربي.

(٢) الاستقراء.

(٣) دور النحوي في شرح العلل. (xci)

وقد قسم العلماء العلل النحوية إلى ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية / نظرية.

فالعلة التعليمية: هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً، فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنا لما سمعنا: قام فهو قائم، قلنا: صام فهو صائم.

ومن هذا النوع من العلل، قولنا: قام زيد، إن قيل: لم رفعت زيدا، قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به، فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

والعلة القياسية: أن يقال: لم نصبت "إن" زيدا في قوله: "إن زيدا قائم؟"، ولم يجب أن تنصب "إن" الاسم؟ والجواب على ذلك أن نقول: لأنها وأخواتها ضارعت الأول المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، وأعملت إعماله لما ضارعت، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو: "ضرب أخاك محمداً".

والعلة الجدلية النظرية، فكل ما يعتل به في باب "إن" يعد هذا، مثل أن يقال: من أية جهة شابته هذه الحروف الأفعال، وبأي الأفعال شبهتموها؟ بالماضية أم المستقبلية؟ أم الحادثة في الحال؟ وحيث شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله؟ وهل شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله؟ لأنه هو الأصل، وذلك فرع ثان، فأية

علة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟ إلى غير ذلك من السؤالات، فكل شيء اعتل به جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر.^(xcii)

واعتلالات النحويين صنفان:

- (١) علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.
- (٢) علة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً.

ومن أمثلة استخدام ابن مالك للعلل:

قال الأشموني في المسألة الثانية: "الضمير "أنا" ألف أصلية أم زائدة؟: ومذهب الكوفيين واختاره الناظم. أن الاسم مجموع من الأحرف الثلاثة... بدليل إثبات الألف وصلماً في لغة تميم.^(xciii)

وقال ابن مالك في المسألة الرابعة: "مد أولاء وقصره": وقد حكى الفراء أن المد في أولاء لغة الحارثيين، وأن القصر لغة التميميين، وهذا هو المأخوذ به، لأن مستنده رواية، ومستند غيره رأي.^(xciv)

وقال في المسألة الرابعة عشر: "منع تقديم خبر ليس عليها"... والمنع أحب إلى لشبهه "ليس" بـ (ما) في النفي وعدم التصرف، ولأن عسى لا يتقدم خبرها إجماعاً لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها، فليس "أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف، مع الاختلاف على فعليتها،^(xcv) وقال في المسألة الثامنة والعشرين: "محل إن وأن بعد حذف حرف الجر" ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب، وهو الصحيح، لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل.^(xcvi)

وقال في المسألة التاسعة والعشرين: "إعراب المصدر التالي لـ "أما" مفعولاً به: وأجاز بعض النحويين أن يكون المنصوب بعد "أما" مفعولاً به... والعامل فيه فعل الشرط المقدر، فيقدر متعدياً على حسب المعنى، فتقدير: أما علماً فعالم" على هذا: مهما تذكر علماً، فالذي وصف عالم، قلت: وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب ، لأنه لا يخرج شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية، فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه مع اسم الفاعل، وفيه عدم اطراد لجواز تعريفه. (xcvii)

المصادر والمراجع

(i) المدارس النحوية لـ شوقي ضيف ص(١٣)

(ii) المحكم في نقط المصاحف ٦

(iii) المزهر للسيوطي ١ / ٢١١

(iv) الفهرست لابن النديم / ٧ وما بعدها

(v) المدارس النحوية ١٩

(vi) المدارس النحوية ٢٠

(vii) مراتب النحويين لأبي الطيب ٧٤

(viii) السابق

(ix) الفهرست لابن النديم ١٠٢

(x) معاني القرآن للفراء / ١٤ / ٧٥

(xi) المدارس النحوية ١٥٨

(xii) المزهر / ١ / ٢١١

(xiii) إنباه الرواة / ٢ / ٢٥٨

(xiv) أكلة

(xv) اللبن الرايب

(xvi) مخلل يشهي الطعام

(xvii) الاقتراح للسيوطي ٨٤

(xviii) المدارس النحوية صد ٢٨

(xix) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٤

(xx) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١

(xxi) السابق

(xxii) معاني القرآن للفراء ١ / ١٩

(xxiii) مجالس ثعلب ٢٥

(xxiv) السابق

(xxv) الهمع / ١١٦ .

(xxvi) السابق

(xxvii) مجالس ثعلب ٢٢٤

(xxviii) شرح المفصل ٣ / ١١٠

(xxix) الإنصاف ١ / ٣٤١

(xxx) لسان العرب ١١ ، ١٦ مادة أصل

(xxxix) لمع الأدلة في أصول النحو ٨٠

(xxxvii) الاقتراح ٢١

(xxxviii) لمع الأدلة ٨٠

(xxxix) الاقتراح ٥

(xl) الاقتراح ٥

(xli) الأنبياء ٥٤

(xlii) الرد ٢٣

(xliii) ص ٣

(xliv) الروم ٢٥

(xlv) الروم ٢٣

(xlvi) الأنعام ٣٤

(xlvii) الحج ٢٣

(xlviii) البقرة ٢٧١

(xlix) الأحقاف ٣١

(l) البروج ١١

(li) سبأ ٢٨

(xlvii) الجائفة ١٤

(xlviii) المائفة ١١٩

(xlix) غافر ٥٢

(l) الانفطار ١٨

(li) النساء ١ - سراج القارئ ٣٨٢

(lii) السابق ١٨٨

(liii) مسند الإمام أحمد رقم ٥٧٠٧، ٥١٨ /٩

(liv) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل حديث رقم ٣٤٥٩ ص ٨٥٦

(lv) صحيح البخاري كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهم ببعض رقم ٢٦٦١ ص ٦٤٧

(lvi) مسند أحمد ٢٠، ٤٤٠ رقم ١٣٢٢٣

(lvii) صحيح البخاري كتاب اللباس، باب الجعد رقم ٥٩٠٢ ص ١٤٨٨

(lviii) السابق البخاري كتاب اللباس، باب الجعد رقم ٥٩١٠ ص ١٤٨٩

(lix) أمالي القالي ٢، ٩٦

(lx) صحيح البخاري كتاب فضائل الصحابة رقم ٦٢

(lxi) صحيح البخاري كتاب اللباس رقم ٧٧

(lxii) صحيح البخاري كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن حديث رقم ١٤٧٦

(lxiii) صحيح البخاري ٣، ١٢٤٩

(lxiv) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق محمود محمد الطناحي الناشر المكتبة الإسلامية الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م، ٤٨/١

(lxv) صحيح البخاري، شرح ابن حجر باب المغازي، ٤١٩/٧

(lxvi) شرح التسهيل ٢ / ٤٠٩

(lxvii) مجمع الأمثال ١ / ٤٣١ - ٤٣٢

(lxviii) السابق

(lxix) مجمع الأمثال ١ / ٤٣١ - ٤٣٢

(lxx) شرح التسهيل ٢ / ٢٥٤

(lxxi) النهاية لابن الخباز ٥ / ١٣٠٠٤

(lxxii) الهمع ١ / ١٢٤

(lxxiii) شرح ابن عقيل ٢ / ١٧

(lxxiv) البيت من بحر الهزج، وهو للفند الزماني، من أبيات قالها في حرب البسوس، والشاهد "عدا والزق" حيث جاد الفعل الماضي حالاً دون أن يقترن بـ (قد)

(lxxv) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم. والشاهد فيه "فتضارب" حيث جزمت بـ (إذا)

(lxxvi) البيت من الطويل وهو لأوس بن حجر، والشاهد فيه: "حتى إذا أن كأنه..." فقد ولى "إذا" (أن) الزائدة وبعدها جملة اسمية

(lxxvii) البيت من الوافر: وهو لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - والشاهد فيه: سوى ما قد أصاب

حيث خرجت "سوى" عن الظرفية فيه وجاءت وصفا

(lxxviii) البيت من الكامل، وهو لعمر بن معد يكرب، وقيل لحميد بن ثور - رضي الله عنهما - والشاهد

فيه: "بين ملجم فرسه أو ساقع" فقد جاءت "أو" بمعنى الواو

(lxxix) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة، وإشاهد فيه: "بين ملجم مهره أو ساقع" حيث جاء

"أو" بمعنى الواو

(lxxx) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة، والشاهد فيه "تعدو بي.... بمستلثم" حيث جاء بمستلثم بدلاً

من الضمير في

(lxxxii) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة.

(lxxxiii) الإعراب في جمل الإعراب مع لمع الأدلة للأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة

السورية ١٩٥٧م ص ٤٥.

(lxxxiv) أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، طبعة الناشر الأطلس، الرباط ١٩٨٣م ص ٩١

(lxxxv) الخصائص ٣٥٧/١

(lxxxvi) دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، الناشر مكتبة دار الفتح، دمشق، الطبعة

الثانية ١٩٦٠م ص ٢٥

(lxxxvii) الاقتراح ٩٥٠٩٤

(lxxxviii) شرح التسهيل ١٧٧/٣

(lxxxix) السابق ٣٢٥/٢

(lxxxix) شرح التسهيل ٢٩٢/٣

(xc) القاموس المحيط، للفيروز آبادي تحقيق مكتب تحقيق التراث مؤسسة الرسالة الطبعة الثامنة
٢٠٠٥م مادة علل

(xci) الأصول للدكتور تمام حسان، عالم الكتب ٢٠٠٠م ١٦٤

(xcii) الاقتراح ١١١-١١٢

(xciii) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٣/٢

(xciv) شرح التسهيل ٢٤١/١

(xcv) شرح الكافية الشافية ٥٨٥/٢

(xcvi) شرح التسهيل ١٥٠/٢

(xcvii) السابق ٢٦٩/٢